

تطور المصرفية الإسلامية في أوروبا، بنك البوسنة الدولي (BBI) نموذجاً

١- أ.م.د. شهيدة واتي بنت حاج شهوان

أستاذ الاقتصاد والمعاملات المشارك - كلية الاقتصاد والمعاملات - جامعة العلوم الإسلامية الماليزية

٢- أبوبكر يحيى أحمد محمد

باحث دكتوراة - كلية الاقتصاد والمعاملات - جامعة العلوم الإسلامية الماليزية

الملخص

1

تتناول هذه الدراسة التطور التاريخي للمصرفية الإسلامية في القارة الأوروبية، مع التركيز على نموذج بنك البوسنة الدولي (BBI) بوصفه أحد أبرز التجارب الناضجة في البيئة الأوروبية. واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي الاستقرائي التاريخي، مستندة إلى المصادر العربية والأجنبية والتقارير المالية والرسمية للبنك. وقد توصلت الدراسة إلى أن تجربة بنك البوسنة الدولي (BBI) قدمت نموذجاً ناجحاً للعمل المصرفي الإسلامي في بيئة أوروبية انتقلت من الاشتراكية إلى اقتصاد السوق، إذ أصبح سابع أكبر بنك في البوسنة والهرسك من حيث إجمالي الأصول، مسهماً في تعزيز الاقتصاد في البوسنة والهرسك ونموذجاً عملياً ناجحاً للمصرفية الإسلامية في أوروبا. كما أبرزت الدراسة أن الصورة النمطية عن غياب الحلول المصرفية الإسلامية في أوروبا لم تعد دقيقة، وأن ثمة فرصاً حقيقية لتوسيع هذه الصناعة. وأوصت الدراسة بتكثيف البحوث الأكاديمية حول التجارب الناجحة، وتشجيع المؤسسات المالية الإسلامية على الاستثمار في السوق الأوروبية، وتطوير الأطر التشريعية والرقابية الملائمة للمصرفية الإسلامية. **الكلمات المفتاحية:** (المصرفية الإسلامية، التمويل الإسلامي، أوروبا، بنك البوسنة الدولي BBI ، البلقان).

Evolution of Islamic Banking in Europe: Bosnia Bank International (BBI) as a Model

1. Dr. Shahida Wati Bent Haj Shahwan

Associate Professor of Economy & Transactions, Faculty of Economy & Transactions, Islamic Science University of Malaysia

2. Abu Bakr Yahya Ahmed Mohammed

PhD Research Scholar, Faculty of Economy & Transactions, Islamic Science University of Malaysia

Abstract:

This study explores the historical development of Islamic banking in Europe, with particular emphasis on the experience of the Bosna Bank International (BBI) as one of the most established Islamic banking models in Europe. The study employs a descriptive and historical approach based on Arabic and foreign references, in addition to the bank's official and financial reports. The findings indicate that BBI has succeeded in providing an effective Islamic banking model within a European environment that shifted from socialism to a market economy. The bank became the seventh largest bank in Bosnia and Herzegovina in terms of total assets and played an important role in supporting the national economy. The study also shows that the assumption that Europe lacks Islamic banking alternatives is no longer valid, as the sector holds promising opportunities for future growth. The study recommends expanding academic research on successful Islamic banking experiences, encouraging Islamic financial investment in European markets, and strengthening the legislative and regulatory framework governing Islamic banking.

Keywords: Islamic Banking, Islamic Finance, Europe, Bosna Bank International (BBI), Balkans.

المقدمة

شهدت صناعة التمويل الإسلامي في العقود الخمسة الماضية نمواً متسارعاً، حتى بلغ حجمها التقديري عام ٢٠٢٤ نحو ٣.٩ تريليونات دولار موزعة على أكثر من ثمانين دولة حول العالم، مع توقعات بأن يصل سوق التمويل الإسلامي العالمي إلى ٤.٩ تريليونات دولار عام ٢٠٢٥، وأن يبلغ إجمالي قيمة الأصول ٦.٦٧ تريليونات دولار بحلول عام ٢٠٢٧ (سناجلة، ٢٠٢٥).

ورغم أن المنشأ التاريخي لهذه الصناعة كان في العالم الإسلامي، فإن جذورها الأوروبية أعمق مما يظنه كثير من الباحثين، إذ يعود أول انخراط للبنوك الأوروبية في التمويل غير الربوي إلى عشرينيات القرن العشرين.

وتأتي هذه الدراسة في سياق إعادة قراءة التاريخ المصرفي الأوروبي من زاوية مختلفة، تكشف عن الحضور المبكر للتمويل المتوافق مع الشريعة الإسلامية في القارة العجوز، وعن النضج الذي بلغته بعض التجارب الأوروبية، ولا سيما في منطقة البلقان التي قدمت نماذج مصرفية إسلامية متكاملة سبقت زمنياً نظيراتها في أوروبا الغربية. ويعد بنك البوسنة الدولي (Bosna Bank International – BBI) أبرز هذه النماذج، فهو أول بنك إسلامي في البوسنة والهرسك وفي جنوب شرق أوروبا يعمل وفقاً لمبادئ التمويل الإسلامي، وقد أسهم خلال ربع قرن من عمله في إعادة رسم ملامح المشهد المصرفي في بلده ومنطقته.

وقد بنيت هذه الدراسة على فصل من رسالة دكتوراه أعدها الباحث، وتم إعادة صياغته ليكون بحثاً مستقلاً قابلاً للنشر في دورية علمية محكمة، مع الحرص على الإبقاء على المادة العلمية الأصلية كما هي، وعدم التدخل فيها إلا بما تقتضيه ضرورة الاختصار أو الإحالة، وذلك حفاظاً على أصالة العمل البحثي وأمانته العلمية.

مشكلة الدراسة :

تتطلب مشكلة الدراسة من ملاحظة جوهرية مفادها أن المصرفية الإسلامية في أوروبا لا تزال غير واضحة المعالم لدى شريحة واسعة من الباحثين والممارسين والجمهور العام، رغم أن بدايات انخراط البنوك الأوروبية في التمويل غير الربوي تعود إلى عشرينيات القرن العشرين، وأن بعض نماذجها قد بلغ مرحلة من النضج المؤسسي تستحق الدراسة والتأمل.

ويترتب على هذا الغموض جملة من الإشكاليات يمكن إجمالها فيما يلي:

استمرار الصورة النمطية لدى كثير من الناس بأن أوروبا خالية من الحلول المصرفية الإسلامية، الأمر الذي يدفع شرائح من الجاليات المسلمة إلى البحث عن مخارج فقهية قديمة تبيح التعامل بالربا لتمويل حاجياتهم الأساسية كسواء المساكن والسيارات. ضعف معرفة المجتمعات الإسلامية والمؤسسات الأكاديمية بالنجاحات التي حققتها بعض البنوك الإسلامية في البيئة الأوروبية، كتجربة بنك البوسنة الدولي، وما يترتب على ذلك من فقدان فرصة الاستفادة من هذه التجارب وتعميمها والتوجه لها.

عدم تغطية الصناعة المصرفية الإسلامية للسوق الأوروبية بالشكل الذي يتناسب مع حجم الطلب المتنامي، خصوصاً في ظل تزايد الجاليات المسلمة في أوروبا.

أهداف الدراسة :

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف العلمية والعملية، يمكن إجمالها في الآتي:

إبراز الدور التاريخي للعمل المصرفي الإسلامي في أوروبا، ابتداء من جذوره الأولى في عشرينيات القرن العشرين، وانتهاء بنماذج المعاصرة الناضجة.

تسليط الضوء على بعض النماذج المصرفية الإسلامية الناجحة في أوروبا، وعلى رأسها تجربة بنك البوسنة الدولي بوصفه أبرز بنك إسلامي في البوسنة والهرسك وجنوب شرق أوروبا.

تشخيص فرص الاستثمار المتاحة للمؤسسات المالية الإسلامية في السوق الأوروبية، في ضوء الاحتياج المتنامي وقصور التغطية القائمة.

تصحيح الصورة النمطية السائدة عن خلو أوروبا من الحلول المصرفية الإسلامية، وتعريف الجاليات المسلمة بجانب من الخيارات المتوافقة مع أحكام الشريعة المتاحة لها.

أسئلة الدراسة:

تسعى الدراسة إلى الإجابة عن سؤال رئيسي مفاده: كيف تطورت المصرفية الإسلامية في أوروبا؟، وكيف يمثل بنك البوسنة الدولي نموذجاً ناجحاً لها؟ ويتفرع عن هذا السؤال الرئيسي عدة أسئلة فرعية:

ما المقصود بالبنوك الإسلامية، وما الدوافع التي أدت إلى تأسيسها؟
ما المراحل التاريخية لتطور المصرفية الإسلامية في أوروبا الغربية والشرقية؟
ما الفرص والتحديات التي تواجه البنوك الإسلامية في البيئة الأوروبية؟
كيف نشأ بنك البوسنة الدولي، وما هيكله التنظيمي وخدماته ونتائجه المالية؟
ما الدروس المستفادة من تجربة بنك البوسنة الدولي للصناعة المصرفية الإسلامية في أوروبا؟

أهمية الدراسة :

تتبع أهمية هذه الدراسة من عدة اعتبارات يمكن تصنيفها إلى محورين رئيسين، أكاديمي وعلمي، على النحو الآتي:

الأهمية الأكاديمية:

سد فجوة بحثية واضحة في الأدبيات العربية المتعلقة بالمصرفية الإسلامية في أوروبا الشرقية، إذ تتركز معظم الدراسات السابقة على تجارب أوروبا الغربية، ولا سيما بريطانيا، مع إغفال نسبي للتجارب في أوروبا الشرقية.

إثراء المكتبة العلمية بدراسة استقرائية تاريخية تربط بين الجذور الأوروبية المبكرة للتمويل غير الربوي والنماذج المعاصرة.

توفير مرجع أكاديمي حديث لطلاب الدراسات العليا والباحثين المهتمين بمجال الاقتصاد الإسلامي والصيرفة الإسلامية، يجمع بين التأصيل التاريخي والمعطيات المالية الحديثة.

فتح آفاق جديدة للبحث المقارن بين تجارب البنوك الإسلامية في البيئات الإسلامية والبيئات غير الإسلامية، بما يخدم تطور الإطار النظري للصناعة.

الأهمية العملية:

تقديم خلاصة عملية لصناع القرار في المؤسسات المالية الإسلامية، تساعد على تقييم فرص التوسع في السوق الأوروبية، استنادا إلى دراسة حالة بنك البوسنة الدولي.

توعية المؤسسات الإسلامية والجاليات المسلمة في أوروبا بوجود حلول مصرفية شرعية متاحة، وحثها على الانتقال من التعامل مع البنوك التقليدية إلى البدائل الإسلامية المعتمدة.

توفير مادة معرفية للجهات التشريعية والرقابية في الدول الأوروبية، تساعد على فهم النموذج المصرفي الإسلامي وتطوير الأطر التنظيمية الملائمة له.

تقديم تجربة بنك البوسنة الدولي بوصفها نموذجا قابلا للتكرار في دول أوروبية أخرى، مع مراعاة الخصوصيات المحلية لكل دولة.

منهجية الدراسة:

اعتمدت هذه الدراسة المنهج الوصفي الاستقرائي التاريخي، باعتباره الأنسب لطبيعة الموضوع ومتطلباته. ويقوم هذا المنهج على وصف الظاهرة المدروسة وصفا دقيقا، واستقراء جزئياتها للوصول إلى أحكام كلية، وتتبع تطورها التاريخي عبر المراحل المختلفة. وقد اعتمدت الدراسة في مصادرها على المراجع العربية والأجنبية المتخصصة

في الاقتصاد الإسلامي والصيرفة الإسلامية، إضافة إلى التقارير المالية الرسمية الصادرة عن بنك البوسنة الدولي، والإحصاءات الموثقة من المنصات المتخصصة.

الدراسات السابقة :

تتوعد الدراسات التي تناولت المصرفية الإسلامية في أوروبا بين دراسات ذات طابع شامل تتناول القارة الأوروبية كلها، ودراسات قطرية متخصصة في تجربة دولة بعينها، ودراسات تحليلية مقارنة بين البنوك الإسلامية والتقليدية. ويستعرض الباحث فيما يلي أبرز هذه الدراسات مرتبة ترتيباً زمنياً تنازلياً، مع بيان موضع الإفادة منها في الدراسة الحالية:

دراسة Čiković (2024) بعنوان "The Efficiency of Islamic Banking in the Balkans: The Case of BBI Bank in Bosnia and Herzegovina"، اعتمدت الباحثة منهجية تحليل مغلف البيانات (DEA) لمقارنة كفاءة بنك BBI بالبنوك التقليدية البوسنية خلال الفترة ٢٠١٦-٢٠٢١، وتعد أول دراسة من نوعها لتقييم كفاءة البنوك الإسلامية والتقليدية خلال جائحة كوفيد-١٩ في غرب البلقان. وتوصلت إلى أن المصرفية الإسلامية أظهرت كفاءة أقل من نظيرتها التقليدية في تلك الفترة. وقد استفادت الدراسة الحالية منها في فهم تحديات الكفاءة، وتختلف عنها في تبنيها المنهج الوصفي التاريخي بدلاً من التحليل الكمي .

١. دراسة Smolo, Šeho & Hassan (2020) بعنوان "Development of Islamic Finance in Bosnia and Herzegovina"، تتبع الباحثون الأداء

المالي لبنك BBI خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠١٩، وتوصلوا إلى أن معدل النمو السنوي المركب لأصوله بلغ ١٨.١% مقارنة بمتوسط السوق البالغ ٦.٦%، وأن حصته السوقية ارتفعت من ١% إلى ٣.٦١%. وقد استفادت الدراسة الحالية منها في تحليل الأداء المالي للبنك وتطور أدائه، وتختلف عنها في تبنيها منظورا تاريخيا يتجاوز التحليل المالي إلى السياق الأوروبي الأشمل.

٢. دراسة Casper & Ait Alla (2017) بعنوان Islamic Finance Made in Germany - A Case Study on Kuveyt Türk (KT Bank) Germany's First Islamic Bank، قدم الباحثان دراسة حالة شاملة لبنك KT Bank AG، أول بنك إسلامي مرخص بالكامل في ألمانيا (افتتح عام ٢٠١٥)، وخلصا إلى أن القانون الألماني لا يضع عقبات جوهرية أمام المصرفية الإسلامية متى توفرت الهياكل الملائمة. وقد استفادت الدراسة الحالية منها في توثيق التجربة الألمانية، وتختلف عنها في توسيع نطاق الدراسة ليشمل أوروبا الشرقية .

٣. دراسة Kubiszewska & Komorowski (2016) بعنوان An Assessment of Islamic Banking in Bosnia and Herzegovina - A Comparative Analysis Using the CAMELS Approach، اعتمد الباحثان منهجية CAMELS الدولية لتقييم الأداء المصرفي، وأجريا مقارنة منهجية بين بنك BBI والبنوك التقليدية في البوسنة والهرسك ومنطقة البلقان الأوسع. وتعد من المراجع الأساسية للتعرف على المركز المالي للبنك وقدرته التنافسية. وقد استفادت الدراسة الحالية منها توثيق المؤشرات المالية، واختلفت عنها في كون الدراسة الحالية ذات طابع وصفي تاريخي لا تحليلي مالي .

٤. دراسة Sobol (2015) بعنوان Islamic Banking in the European Union Countries، خللت الباحثة وضع المصرفية الإسلامية في دول الاتحاد الأوروبي، ورصدت جملة من التحديات أبرزها نقص التشريعات المناسبة، ومشاكل إدارة المخاطر، وارتفاع تكاليف المنتجات، والعداء للإسلام في بعض المجتمعات. وقد استفادت الدراسة الحالية منها في تحليل ما تواجهه المصرفية الإسلامية في أوروبا من تحديا، وتختلف عنها في تركيزها على دراسة حالة محددة وهي بنك اليوسنة الدولي .

٥. دراسة بنعلي (٢٠١٣) بعنوان: تجربة المصرفية الإسلامية في بريطانيا. تتبع الباحث البدايات الأولى للصيرفة الإسلامية في بريطانيا منذ أواخر السبعينيات، وصولاً إلى ميلاد البنك الإسلامي البريطاني (IBB) عام ٢٠٠٤ بوصفه أول بنك إسلامي بكل مواصفات الصيرفة الإسلامية في أوروبا الغربية. وقد استفادت الدراسة الحالية منه في توثيق التجربة البريطانية وتطورها الزمني، وتختلف عنه في كونها لا تقتصر على دولة واحدة، بل تتناول التجربة الأوروبية بشقيها الغربي والشرقي .

٦. دراسة قحف (٢٠٠١) بعنوان: الاقتصاد الإسلامي مراجعة عامة. اعتمدت هذه الدراسة بوصفها مرجعاً تأسيسياً يربط الجذور التاريخية بالامتدادات اللاحقة للصناعة، إذ قدم الدكتور منذر قحف رواية تأسيسية لتطور الفكر الاقتصادي الإسلامي والتجربة المصرفية الإسلامية، انطلاقاً من تجربة ميت غمر المصرية عام ١٩٦٣، وصولاً إلى انطلاقة البنوك الإسلامية الكبرى في منتصف السبعينيات. واستفادت الدراسة الحالية منها في توثيق الجذور التاريخية للصناعة، وتختلف عنها في تركيزها الجغرافي على التجربة الأوروبية.

الفجوة البحثية :

يتضح مما سبق أن الدراسات السابقة سلكت ثلاثة مسارات وهي: التحليل المالي الكمي لبنك BBI ، ودراسات الحالة القطرية المنفردة لبعض الدول الأوروبية، والعرض العام لتحديات المصرفية الإسلامية في أوروبا، وتسعى الدراسة الحالية إلى سد فجوتين: الأولى غياب دراسة تربط بين الجذور المبكرة لنشأة البنوك الإسلامية في أوروبا، والنماذج المعاصرة خصوصاً في أوروبا الشرقية في إطار واحد، والثانية اقتصار ما كتب عن بنك BBI على الجوانب المالية، دون ربطه بسياقه الأوروبي الأوسع. كما تتفرد هذه الدراسة بكونها الدراسة العربية الوحيدة - حسب اطلاع الباحث - التي تتناول بنك البوسنة الدولي والتجربة المصرفية الإسلامية في أوروبا الشرقية.

المبحث الأول

محددات البنك الإسلامي

من المهم معرفة محددات البنك الإسلامي لكي نتمكن من تكوين تصور صحيح ودقيق لفهم هذه المؤسسة وكيفية التعامل معها بناء على أهدافها وفكرتها. علاقة هذا العنوان بموضوع الدراسة وثيقة، فبدون تحديد المفاهيم الأساسية والتعريفات الرئيسية لمفردات الدراسة لا يمكن توحيد المفاهيم والوصول إلى نتائج علمية وبحثية دقيقة.

أولاً: التعريف بالبنوك الإسلامية:

يقدر حجم صناعة التمويل الإسلامي عام ٢٠٢٤ بنحو ٣.٩ تريليونات دولار موزعة على أكثر من ٨٠ دولة في العالم، وسط توقعات بأن يصل سوق التمويل الإسلامي العالمي إلى ٤.٩ تريليونات دولار عام ٢٠٢٥. كما من المتوقع أن يبلغ إجمالي قيمة أصول أسواق التمويل الإسلامي العالمية ٦.٦٧ تريليونات دولار بحلول عام ٢٠٢٧، وفقاً لمنصة ستاتيسستا (سناجلة، ٢٠٢٥).

ويمكن تعريف البنوك الإسلامية بأنها: "تلك البنوك أو المؤسسات التي ينص قانون إنشائها ونظامها الأساسي صراحة على الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية وعلى عدم التعامل بالفائدة أخذاً وعطاءً" (الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، ١٩٧٧).

يقصد بالمصرفية الإسلامية أنها جميع الخدمات المصرفية التي تستند إلى المبادئ الإسلامية، والتي تمنع التعامل بأي شكل من أشكال الفوائد الربوية، وتعتمد بدلاً من ذلك على تقاسم الأرباح والخسائر، وتحقيق العوائد من خلال أدوات استثمارية تتوافق مع أحكام الشريعة. ويمكن تلخيص المبادئ الأساسية التي يقوم عليها التمويل الإسلامي في مجموعة من المرتكزات، وهي: منع الربا، وتحريم الميسر والغرر، والابتعاد عن الأنشطة المحرمة، والمشاركة في الربح والخسارة، وربط كل عملية تمويلية بأصل حقيقي (النوري، ٢٠٠٩).

ومن هنا تظهر أهم ركيزة للبنوك الإسلامية كمؤسسات تعرف نفسها بأنها ملتزمة بمبادئ الشريعة الإسلامية في معاملاتها.

وفي إطار هذا التصور العام، يمكن حصر أهداف البنك الإسلامي ضمن محورين رئيسيين. يتمثل المحور الأول في الأهداف العامة المشتركة، والتي تتركز في استبدال نظام الفوائد بوسائل التمويل الإسلامية مثل: المضاربة والمشاركة والمرابحة والسلم، والعمل على تحقيق الربح من خلال هذه الصيغ المشروعة في مختلف العمليات والخدمات. أما المحور الثاني، فيتعلق بالأهداف الخاصة التي تختلف من بنك إلى آخر، حسب طبيعته وغايته، فقد يكون الهدف تنموياً أو تعاونياً، أو يسعى البنك إلى تشجيع نوع معين من الاستثمارات، أو يخدم غرضاً خاصاً آخر يتناسب مع رؤيته ورسالة تأسيسه (خالدي، ٢٠٠٥).

يشرح الدكتور أحمد عبد العزيز النجار، وهو أحد أهم مؤسسي البنوك الإسلامية، في كتابه "بنوك بلا فوائد" فكرة البنوك الإسلامية فيقول: "والمؤسسة التي نغنيها ونريد أن نطرح نموذجها للمناقشة هي: بنوك بلا فوائد كطريق للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في مجتمعاتنا الإسلامية. والفروض التي تركز عليها هذه المؤسسة في الاتصال والتأثير هي: القيمة العظمى للدين في نفوس الناس في العالم العربي، والقيمة الضخمة للنقود في علاقاتهم وسلوكهم. لعل مناط التفريق بين النظام الذي تطرحه هذه البنوك (الإسلامية) وبين غيرها أنها تقوم -تعبيراً عن الإسلام- بربط الحياة الاقتصادية بالحياة الخلقية، والحياة الاجتماعية بالحياة الدينية، ذلك أن الخطأ الأكبر الذي تقع فيه المؤسسات الاقتصادية المشابهة (البنوك الربوية) أنها تتظر متساوية مع النظريات الاقتصادية الغربية إلى الإنسان على أنه مجرد حيوان اقتصادي" (النجار، ١٩٨٤).

ثانيا: الدوافع والأهداف لتأسيس البنوك الإسلامية:

لقد تكررت الدعوات الرافضة للربا في المجتمعات الإسلامية، وارتفعت أصوات العلماء والمصلحين تنادي ببيان حرمة، وتوضح الوعيد الشديد الذي توعده الله به من يتعامل به، رغبة في تخويف الناس وتنبئهم إلى خطره العظيم. وقد أدرك رموز الفكر الإسلامي ورواد الصحة منذ زمن بعيد أن التخلص من الاستعمار السياسي وحده لا يكفي، بل لا بد من تحقيق الاستقلال الاقتصادي الذي لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال منظومة ترتكز على الدين وتستمد أسسها من الشريعة الإسلامية، باعتبارها التعبير الحقيقي عن عقيدة الأمة. ومنذ بدايات الإصلاح، ظهرت أصوات مفكرين كبار مثل جمال الدين الأفغاني، ومحمد عبده، ورشيد رضا، وابن باديس، ومحمد إقبال، والمودودي، وحسن البنا، وعبد القادر عودة، ومحمد الغزالي، تضع تصورا عاما لمبادئ الاقتصاد الإسلامي وتؤكد على الحاجة الملحة لتحرير النشاط الاقتصادي من قبضة الربا. غير أن تلك الجهود بقيت في إطار التنظير، ولم تتمكن في أغلبها من تقديم حلول عملية قابلة للتنفيذ، كما أنها لم تتوصل إلى بناء بدائل مؤسسية حقيقية يمكن أن تستوعب النشاط الاقتصادي للمسلمين بشكل يتفق مع أحكام الشريعة ويغنيهم عن التعامل مع المؤسسات الربوية (النجار، ١٩٩٣).

وخلال العقدين الممتدين من أوائل الخمسينيات وحتى أواخر الستينيات، تركز اهتمام الكثير من الاقتصاديين المسلمين والمصرفيين والعلماء الشرعيين والسياسيين الإسلاميين على إمكانية إدارة مؤسسات مالية لا تعتمد على الفائدة، وعلى تطوير بدائل مصرفية

تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية. ويمكن القول إن من أوائل هذه المحاولات ما نشره أنور إقبال قرشي في كراتشي عام ١٩٤٨ في كتابه "الإسلام والفائدة"، ثم تلاه أبو الأعلى المودودي في كتابه "الربا"، وسيد قطب في كتابه المعروف "العدالة الاجتماعية في الإسلام"، كما نشرت مقالة لمحمد عزيز ترجمت إلى العربية في دمشق عام ١٩٥٦، أعقبها كتاب محمد باقر الصدر "البنك اللاروي" عام ١٩٦١. لقد ساهمت هذه الأعمال في تهيئة الرأي العام الإسلامي لفكرة البنوك الإسلامية، بل وأشعلت في نفوس الجماهير رغبة قوية في وجود مؤسسات مصرفية تتسجم مع معتقداتهم. ومع أن انطلاقة البنوك الإسلامية لم تكن متوقعة، إلا أنها جاءت متزامنة في منطقتين متباعدتين جغرافياً؛ الأولى في ريف الوجه البحري في مصر، والثانية في العاصمة الماليزية كوالالمبور، لتبدأ بذلك تجربة رائدة في عالم التمويل الإسلامي (قحف، ٢٠٠١).

ويختم الباحث هذه الفقرة بكلام مهم لمؤسس أول بنك إسلامي في العالم الدكتور أحمد النجار (١٩٩٣)، حيث قال: "لقد كانت الفكرة الرئيسية في البنك الإسلامي الأول أن يكون تجسيداً للنظرية العامة للإسلام عن الاقتصاد، وتطبيقاً للمثل والقيم الإسلامية، وأن يكون أداة لخدمة المجتمع من أقل مستوياته حتى أعلاها، بحيث يمكن أن يتجه إليه كل من تمس به ضائقة، أو كل من لديه موهبة، أو كل من يفيض عن حاجته مال، كل هؤلاء يمكن أن يجدوا البنك الإسلامي يفسح لهم المجال ويحقق لهم أن يقدموا إضافتهم، أو ينالوا حقهم، ويحس المجتمع ككل أن هناك هيئة تعد نفسها مستخلفة في هذا المجتمع ومسؤولة عن إعمارها". وقد وضع الكاتب كلمة "مستخلفة" بين قوسين لبيان أنها اقتباس

من الآية الكريمة في سورة البقرة: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ (البقرة: ٣٠)، أي أن هذه المؤسسة من مهامها تحقيق أمر الله تعالى في الأرض واستخلافه بما يرضيه.

المبحث الثاني

البنوك الإسلامية في العالم الإسلامي وأوروبا (نبذة تاريخية)

إن التعريف بالبنك الإسلامي كمؤسسة يستلزم الحديث عن الخلفية التاريخية للبنوك الإسلامية والدوافع التي لأجلها تم استحداثها في الساحة المالية، بما في ذلك ذكر نبذة عن التجارب الرائدة في هذه الصناعة المالية الجديدة، بداية بالتجربة الماليزية الرائدة والتجربة المصرية والعربية، وانتهاءً بالتجربة الأوروبية على وجه الخصوص، حتى يستطيع القارئ أن يكون ملماً بالبيئة التي يعمل فيها البنك موضع الدراسة) بنك البوسنة الدولي (BBI ، ومدى التحديات التي تواجهه كبنك إسلامي يعمل في بيئة خارج العالم الإسلامي.

أولاً: التجربة الماليزية في إنشاء البنوك الإسلامية:

بدأ الحديث عن المصارف الإسلامية في ماليزيا في عام ١٩٦٢، عندما بدأ الماليزيون المسلمون يهتمون بعمل آلية تقوم بادخار المال لتمكينهم من الحج، حيث قاموا بتأسيس منظمة اسمها تابونغ حجي (Tabung Haji) تأسست في نوفمبر عام ١٩٦٢، وبدأت العمل رسمياً عام ١٩٦٣. وتعود فكرة إنشاء الصندوق إلى الاقتصادي "إنكو عزيز Ungku Aziz" حينما دعا إلى إنشاء مؤسسة غير ربوية تقوم على ادخار أموال

الماليزيين الراغبين في الحج واستثمارها في طرق تتوافق مع الشريعة الإسلامية ولا تدخل فيها الفوائد التي يتم الحصول عليها من البنوك التقليدية، وقد حققت هذه الهيئة نظاماً ادخارياً خدمياً إسلامياً بعيداً عن مشكلات البنوك الربوية.

وبعد نجاح هذا النموذج للادخار الإسلامي، بدأ الاهتمام الحكومي بعمل بنوك إسلامية مستقلة، تُرجم ذلك في عام ١٩٨١م بتأسيس هيئة عامة تتكون من عشرين خبيراً مصرفياً لدراسة إمكانية عمل مصارف إسلامية في ماليزيا ورفع النتائج للحكومة، وكانت النتائج إيجابية، أي أنه يجب عمل قانون مستقل لعمل المصارف الإسلامية. وهو ما تم تجسيده فعلياً في ٧ أبريل ١٩٨٣ من خلال إصدار قانون البنوك الإسلامية (IBA) الذي أعطى الصلاحية التامة لبنك نيغارا للإشراف على البنوك الإسلامية وتنظيمها، تلاه في ١ يوليو ١٩٨٣ إقامة أول بنك إسلامي مستقل تحت اسم "بنك إسلام"، حيث سُطرت أهدافه وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية، وذلك في ظل استراتيجية الحكومة الماليزية لدعم المسلمين الملاي (ساعد وخوني، ٢٠١٧).

ثانياً: التجربة المصرية والعربية في تأسيس البنوك الإسلامية:

اعتمد الباحث في هذه الفقرات على رواية أحد رواد الاقتصاد الإسلامي، وهو الدكتور منذر قحف (٢٠٠١)، التي يتحدث فيها عن التجربة المصرية والعربية للعمل المصرفي الإسلامي، حيث ذكر أن التجربة العملية الأولى للمصارف الإسلامية بدأت في عام ١٩٦٣ على يد الدكتور أحمد عبد العزيز النجار، حيث قام بإنشاء مجموعة من بيوت التوفير والاستثمار في عدد من المدن الصغيرة في ريف شمال مصر. وقد عرفت هذه

التجربة باسم تجربة ميت غمر، نسبة إلى البلدة التي احتضنت أول بيت من هذه البيوت. لكن التجربة لم تكتب لها الاستمرارية، إذ تم إغلاق جميع البيوت في عام ١٩٦٧ بقرار من الحكومة المصرية، التي كانت في ذلك الوقت تتبنى توجهات متحفظة تجاه كل ما له صلة بالمشاريع ذات الطابع الإسلامي.

ورغم قصر عمر التجربة، إلا أنها لاقت قبولاً واسعاً، خاصة من الفلاحين والمزارعين وأصحاب الحرف، وتمكنت من تحقيق نجاح ملحوظ، تمثل في سرعة انتشارها من بلدة إلى أخرى، كما ساهمت في رفع معدلات الادخار بين ذوي الدخل المحدود، وشجعت على بروز مبادرات فردية لأصحاب المشاريع الصغيرة.

وفي عام ١٩٧١، بادرت الحكومة المصرية بإنشاء أول بنك إسلامي رسمي تحت اسم بنك ناصر الاجتماعي، وهو بنك مملوك وممول بالكامل من قبل الدولة. وقد التزم البنك منذ تأسيسه بالمبادئ الإسلامية، مثل التمويل الخالي من الفائدة وتوزيع الزكاة. كما نص قانونه التأسيسي على إلزام شركات القطاع العام بالتبرع بنسبة ٢.٥ بالمئة من أرباحها لصالح البنك، وهي نسبة مقصودة للتذكير بفريضة الزكاة. وكان من مهام البنك أيضاً جمع الزكاة من الراغبين في أدائها وتوزيعها على مستحقيها بحسب أحكام الشريعة.

ورغم أهمية هذه المبادرات، إلا أن البنوك الإسلامية في تلك المرحلة لم تكن تقدم خدمات مصرفية تجارية متكاملة، ولم تكن تلبي الاحتياجات التمويلية اليومية لقطاعات الأعمال المختلفة، مثل التجارة الداخلية، والاستيراد، والتصدير، والتمويل قصير الأجل.

لكن في منتصف السبعينيات بدأت ملامح جديدة تظهر على المشهد المصرفي الإسلامي، مع انطلاق تجربتين رائدتين على نطاق واسع، وهما بنك دبي الإسلامي، والبنك الإسلامي للتنمية. وجاء ذلك في سياق التحولات الاقتصادية التي شهدتها العالم الإسلامي بعد الطفرة النفطية الكبيرة التي أعقبت حرب أكتوبر ١٩٧٣، والحظر النفطي العربي الذي تبعها.

أما البنك الإسلامي للتنمية، فقد جاءت الدعوة إلى إنشائه من قبل قادة ثلاث دول إسلامية هي السعودية والجزائر والصومال، وتم التوقيع على اتفاقية تأسيسه في عام ١٩٧٤، وقد أكد الموقعون أن البنك سيلتزم في جميع معاملاته بأحكام الشريعة الإسلامية. وفي دبي، كان الشيخ سعيد لوتاه، رجل الأعمال المعروف بالتقوى وروح المبادرة، وصاحب العلاقة الوثيقة مع الأسرة الحاكمة، قد بادر عام ١٩٧٤ بتأسيس بنك دبي الإسلامي، الذي يعتبر أول بنك تجاري إسلامي. وبفضل مكانته وثقة المجتمع فيه، حصل على هامش واسع من الحرية لتجربة فكرته وتطبيق رؤيته الخاصة للإدارة المصرفية المتوافقة مع الشريعة.

بعد ذلك توالى تأسيس البنوك الإسلامية في عدد من الدول، فتم إنشاء بيت التمويل الكويتي عام ١٩٧٧، ثم بنك فيصل في كل من السودان ومصر عام ١٩٧٨، تلاهما في عام ١٩٧٩ كل من بنك البحرين الإسلامي والبنك الإسلامي الأردني. ومع مطلع الثمانينيات، امتد هذا الحراك إلى دول مثل باكستان وقطر وبعض البلدان الأوروبية.

المبحث الثالث

تجربة البنوك الإسلامية في أوروبا

أولاً: البنوك الإسلامية في أوروبا الغربية:

بدأ أول انخراط للبنوك الأوروبية في التمويل غير الربوي في عشرينيات القرن العشرين. في ذلك الوقت، سمح للبنك الشرقي، سلف ستاندرد تشارترد، بفتح فرع في البحرين بشرط تجنب جميع المعاملات الربوية. وفي الوقت نفسه، وبنفس الشرط، سمح للبنك الوطني الهولندي للمعاملات اليدوية، سلف ABN-Amro، بإنشاء فرع في جدة، بهدف تقديم خدمات الصرافة للحجاج من إندونيسيا الهولندية. (Sobol, 2015)

ثم في نهاية سبعينيات القرن الماضي، استهوى النجاح الباهر الذي حققته البنوك الإسلامية كثيراً من المتعاملين والمودعين، مما استدعى إنشاء بنوك إسلامية في دول أخرى غير إسلامية، حيث توجد أقليات مسلمة، مثل الولايات المتحدة وأستراليا، وكذلك في أوروبا.

فبتاريخ ١٢/١٠/١٩٧٨م تم تأسيس المصرف الإسلامي الدولي (شركة قابضة) في لوكسمبورغ بهدف تأسيس أول بنك إسلامي في الغرب؛ للعمل كمراسل للبنوك الإسلامية بالدرجة الأولى، ولخدمة الجاليات الإسلامية في الغرب بالدرجة الثانية. وقد حاولت الشركة القابضة الحصول على ترخيص بتأسيس هذا البنك من عدة دول غربية، ولكن محاولاتها لم تؤد إلى نتيجة؛ بسبب حداثة العهد بنظم البنوك الإسلامية التي لم يكن قد مضى على أقدمها أكثر من عامين، ولعدم اقتناع السلطات المصرفية في هذه الدول

بإمكان نجاح هذه البنوك، ولذلك حاولت الشركة البحث عن دول أخرى للحصول على الترخيص، كان منها الدنمارك، وإلى حين استكمال الشروط القانونية تم افتتاح البنك بالفعل في ١٨/٤/١٩٨٣م (عطية، ١٩٨٦).

وفي عام ١٩٨١ تأسس دار المال الإسلامي ترست (DMI) في جنيف بسويسرا (DMI Annual Report, 2003) كما ظهرت الصيرفة الإسلامية في بريطانيا أواخر السبعينيات وبداية الثمانينيات (١٩٧٨-١٩٧٩)، حيث سمحت الحكومة البريطانية لبعض الشركات الاستثمارية الإسلامية بالعمل في لندن، وكان أولها: شركة الاستثمار الإسلامية القابضة (Islamic Banking International Holding) عام ١٩٧٨، وبعدها شركة بيت التمويل (Islamic Finance House).

وفي سنة ١٩٨٧ دخلت مجموعة مصرف البركة العالمية التي استمرت في العمل إلى غاية ١٩٩٣، حيث تطورت ودائعها من ٢٨ مليون جنيه سنة ١٩٨٣ إلى ١٥٤ مليون جنيه سنة ١٩٩١، وفتحت فرعين في لندن وفرعا آخر في برمنغهام. (بنعلي، ٢٠١٣).

وفي عام ١٩٨٨ تأسس بنك التقوى (Bank Al Taqwa)، على يد رجل الأعمال المصري يوسف ندا وشريكه علي غالب همت وأحمد إدريس نصر الدين. وقد سجل البنك في ناسو بجزر البهاماس، فيما أسست ذراعه الإدارية في مدينة لوغانو السويسرية تحت اسم شركة التقوى للإدارة. كما عمل البنك من خلال شبكة حسابات مراسلة مع بنوك سويسرية تتمركز في إقليم تيتشينو، أبرزها بنك غوتاردو في لوغانو، أحد أكبر بنوك

الخدمات المصرفية الخاصة في سويسرا الإيطالية والذي تأسس عام ١٩٥٧ (Vidino, 2005).

وفي سنة ١٩٩٧ فتح المصرف المتحد الأهلي الكويتي فرعاً له في لندن عُرف بمشروع المنزل لتقديم تمويلات للجالية المسلمة عبر عقود المرابحة والإجارة. وفي أكتوبر ٢٠٠٤ كان ميلاد أول بنك إسلامي بكل مواصفات الصيرفة الإسلامية، البنك الإسلامي البريطاني (IBB) ، بعد جهود من الحكومة البريطانية لتعزيز دور الصيرفة الإسلامية في السوق المالي اللندني، إيماناً منهم بمبدأ المنافسة والدراسات السابقة للباحثين الذين شددوا على مستقبل الصيرفة الإسلامية في السوق اللندنية، ولعل أبرز هذه الوجوه الاقتصادي البريطاني رودني ويلسون (Rodney Wilson) الذي يعتبر أحد أبرز الوجوه التي تنبأت وكتبت عن الصيرفة الإسلامية في بريطانيا. بعدها فتحت بنوك تقليدية نوافذ للمنتجات الإسلامية، وكان أبرزها HSBC Amanah و ABC International Bank و Deutsche Bank و Citi Group (بنعلي، ٢٠١٣).

وفيما يلي نبذة مختصرة عن أهم مراكز التمويل الإسلامي في أوروبا، وفقاً لمجلة "غلوبال فاينانس" ومنصة "إنكلوسيف موني" حسب الكاتب محمد سناجلة (2025) :

- **بريطانيا:** لدى بريطانيا واحدة من أكثر الأسواق المالية الإسلامية تقدماً في العالم الغربي، وتتحول بسرعة إلى وجهة رئيسية للمؤسسات الأجنبية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية. ويُعدّ البلد موطناً لأول بنك تجزئة متوافق مع الشريعة الإسلامية بالكامل في الغرب، وهو البنك الإسلامي البريطاني (IBB) ، والمعروف اليوم باسم بنك الريان، الذي تم تغيير اسمه في عام ٢٠١٤ بعد استيلاء بنك الريان القطري عليه،

وهو ثاني أكبر بنك إسلامي في قطر وخامس أكبر بنك إسلامي في العالم. وكان هذا البنك رائداً في مجال الخدمات المصرفية الإسلامية في المملكة المتحدة، وطور منتجات مالية متوافقة مع الشريعة الإسلامية للأفراد، مما أدى إلى بناء قاعدة عملاء تضم أكثر من ٦٠,٠٠٠ عميل وتفخر بريطانيا بوجود ٥ بنوك إسلامية مرخصة، وأكثر من ٢٠ بنكاً تقليدياً تقدم منتجات مالية إسلامية (Kotlinski, 2024).

- **لوكسمبورغ:** أول دولة في منطقة اليورو تصدر صكوكاً سيادية إسلامية، ويوجد فيها نحو ٣٠ صندوقاً متوافقاً مع الشريعة الإسلامية.
- **ألمانيا:** كانت أول دولة غربية تستغل سوق رأس المال الإسلامي عندما أصدرت ولاية ساكسونيا أول سندات إسلامية بالبلاد في عام ٢٠٠٤، ومنحت ترخيصاً لأول بنك إسلامي كامل "كي تي بانك إيه جي (KT Bank AG)" في عام ٢٠١٥ (Casper & Ait Allali, 2017).
- **فرنسا:** تضم فرنسا أكبر عدد من السكان المسلمين في أوروبا، وتشكل كذلك سوقاً واعدة، وقد بذلت السلطات الفرنسية -بما في ذلك وزيرة المالية الفرنسية السابقة ومديرة صندوق النقد الدولي كريستين لاغارد- جهوداً حثيثة من أجل تطوير التمويل الإسلامي هناك، كما تقدم بعض البنوك الاستثمارية الفرنسية منتجات وخدمات متوافقة مع الشريعة الإسلامية لتلبية احتياجات العملاء الأجانب الأثرياء.

ثانياً: البنوك الإسلامية في أوروبا الشرقية:

تعد التجربة البنكية الإسلامية في أوروبا الشرقية من التجارب المتميزة التي سبقت حتى تجربة البنوك الإسلامية في أوروبا الغربية من حيث النضج المؤسسي، فرغم أن البداية في أوروبا الغربية كانت أسبق من حيث التاريخ، إلا أن التجربة في أوروبا الشرقية كانت

أكثر نضجاً من البداية، فقد تأسست البنوك الإسلامية في ألبانيا والبوسنة والهرسك كبنوك إسلامية متكاملة في التسعينيات من القرن الماضي وبداية الألفية الثانية، وسبقت بذلك أول بنك أوروبي غربي متكامل، وهو البنك الإسلامي البريطاني (IBB) الذي تأسس عام ٢٠٠٤.

وألبانيا والبوسنة والهرسك دولتان في منطقة البلقان تقعان في الجزء الجنوبي الشرقي للقارة الأوروبية، الغالبية من السكان الأصليين في البلدين مسلمون، مما يسهم في النسيج الثقافي والديني للمنطقة. ويحتل الإسلام مكانة بارزة في حياة العديد من الأفراد في كلا البلدين، إذ يشكل جوانب مختلفة من المجتمع، بما في ذلك الأعراف الاجتماعية والعادات والممارسات اليومية، ولذلك كان من الطبيعي بعد أن انتهت الفترة الشيوعية في البلدين في بداية التسعينيات أن يتجه المستثمرون سواء من الدول العربية أو من أهل المنطقة إلى الصيرفة الإسلامية، بعد أن نضجت في البلاد العربية والإسلامية بشكل يمكن أن تبدأ في هذا الجزء المسلم من أوروبا بطريقة متكاملة مستفيدة من التجارب السابقة.



الشكل: (١) خريطة الدين في البلقان سنة ٢٠٢٢

المصدر: (Varga&Cseh، ٢٠٢٤)

بنك ألبانيا المتحد (UBA) United Bank of Albania

في ديسمبر ١٩٩٢، تم تأسيس البنك الإسلامي العربي الألباني (Arab-Albanian Islamic Bank) الذي تغير اسمه لاحقاً إلى بنك ألبانيا المتحد - (UBA) بالشراكة بين البنك التجاري الوطني (NCBA) المملوك للدولة بـ ٤٠% من رأس المال، والبنك الإسلامي للتنمية بـ ١٥% من رأس المال، أما باقي رأس المال، فكان مملوكاً لأفراد وكيانات من الدول العربية (Albanian Association of Banks, 2012)

وفي عام ٢٠٠٠، تمت خصخصة البنك، وباعت وزارة المالية ٤٠% من أسهمها إلى البنك الإسلامي للتنمية. وبلغ إجمالي الميزانية العمومية للبنك في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨، نحو ٨.٥ مليار ليك ألباني، ورأس ماله ١.٤ مليار ليك ألباني. وجاء وفقا لرسالة البنك: "توثيق وتعزيز مبادئ ومنتجات الصيرفة الإسلامية في ألبانيا، وتقديم خدمات عالية الجودة باستمرار في جميع قطاعات أنشطة وعمليات البنك، بما يعود بالنفع على عملائنا ومجتمعنا ومساهميننا وموظفينا". والهدف الرئيسي للبنك هو أن يكون بنكا إسلاميا قويا ومتطورا وعصريا، يقدم منتجات، وخدمات مبتكرة، وعالية الجودة، وتنافسية. ووفقا لمواد نظامه الأساسي، يتبع البنك مبادئ الشريعة الإسلامية. ويخضع البنك للقانون رقم ٩٦٦٢ "بشأن البنوك في جمهورية ألبانيا"، الصادر في ١٨ ديسمبر ٢٠٠٦، وتحت إشراف بنك ألبانيا. والمساهمون الرئيسيون كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ هم: البنك الإسلامي للتنمية بجهة ٧٢.٢٠%، يوروسغا ٢١.٠٢%، بنك الإثمار ش.م.ل ٤.٣٠%، مستثمرون آخرون من المملكة العربية السعودية ٢.٤٨%.

بنك البوسنة الدولي (BBI) Bosna Bank International

تأسس بنك البوسنة الدولي (BBI) كأول بنك إسلامي في البوسنة عام ٢٠٠٠، وهو البنك الإسلامي الوحيد في البلاد، ومقره الرئيسي في العاصمة سراييفو. وملكية البنك تعود إلى ثلاثة بنوك إسلامية هي: البنك الإسلامي للتنمية من المملكة العربية السعودية بنسبة ٤٥.٤٦% من رأس المال، وبنكين من الإمارات العربية المتحدة هما بنك أبو ظبي الإسلامي بنسبة ٢٧.٢٧% وبنك دبي الإسلامي بنسبة ٢٧.٢٧% (BBI Bank,

(2025) وهذا البنك هو موضوع الدراسة الماثلة، ولذلك سوف يفرد له مبحث خاص لاحقاً .

ثالثاً: الفرص والتحديات للبنوك الإسلامية في أوروبا:

تحلل الكاتبة البولندية إيونا سوبول (Sobol, 2015) في بحث لها بعنوان: الخدمات المصرفية الإسلامية في الاتحاد الأوروبي، وضع الصيرفة الإسلامية في أوروبا فتقول: "لا تزال المملكة المتحدة رائدة الخدمات المصرفية الإسلامية في أوروبا، وقد حققت هذا اللقب بفضل دعم الحكومة، وموافقة الجهات الرقابية، وسمعة المركز المالي العالمي، والتمويل الخليجي، مما ساعد على تأسيس مؤسسات مالية إسلامية فيها. ولا يزال سوق الخدمات المصرفية الإسلامية في دول الاتحاد الأوروبي الأخرى في مراحله الأولى من التطور. حتى في دول مثل فرنسا وألمانيا، حيث تقطن جاليات مسلمة كبيرة، لا توجد بنوك إسلامية متكاملة. ومن غير المرجح أن تتطور الخدمات المصرفية الإسلامية في الاتحاد الأوروبي بنفس الديناميكية التي تتطور بها في الدول الإسلامية، ولكن لديها القدرة على أن يكون لها حضور أقوى في السوق المالية الأوروبية، ويمكن أن تحقق مكانة مماثلة للمكانة التي تحتلها البنوك التعاونية."

وتشمل العوامل الرئيسية التي يفترض أن تسهم في ذلك ما يلي:

١. تزايد عدد الجالية المسلمة في الاتحاد الأوروبي.
٢. تزايد الطلب على الاستثمارات الأخلاقية، حتى من غير المسلمين.

٣. تزايد العلاقات التجارية بين الاتحاد الأوروبي ودول رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان) ودول مجلس التعاون الخليجي، حيث تتمتع المصارف الإسلامية بحضور قوي.

ومع ذلك، لا تزال هناك العديد من التحديات والمشاكل التي تواجه قطاع المصارف الإسلامية في الاتحاد الأوروبي، وتشمل هذه التحديات:

١. نقص التشريعات المناسبة في غالبية دول الاتحاد الأوروبي، وخاصة فيما يتعلق بقضايا الضرائب والإشراف.

٢. مشاكل إدارة المخاطر الناتجة عن نقص الأدوات المناسبة وضعف التعاون بين المؤسسات العاملة في مختلف الدول.

٣. ارتفاع تكاليف المنتجات المصرفية الإسلامية.

٤. العداء للإسلام، وبالتالي للمصارف الإسلامية في بعض المجتمعات الأوروبية. وإذا لم تعالج المصارف الإسلامية المشاكل المذكورة أعلاه، فسيظل وجودها في دول الاتحاد الأوروبي ضئيلاً، ومن غير المحتمل أن تُصبح بديلاً للبنوك التقليدية، كما هو الحال في بعض الدول الإسلامية. ومع ذلك، إذا تمكنت من التغلب على العديد من التحديات، فقد تصبح إضافة قيمة للمؤسسات المالية التقليدية.

المبحث الرابع

بنك البوسنة الدولي BBI

أولاً: التعريف والنشأة:

بنك البوسنة الدولي (Bosna Bank International – BBI) هو أول بنك في البوسنة والهرسك وجنوب شرق أوروبا يعمل وفقاً لمبادئ التمويل الإسلامي (BBI Bank, 2025).

ويعتبر البنك رائداً في نشر مفهوم التمويل الإسلامي في بيئة اقتصادية انتقلت من الاشتراكية إلى اقتصاد السوق، ولعب دوراً رئيسياً في بناء الثقة ودعم البنية التحتية المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية (Foreign Investors Council, 2021).

تم تأسيس بنك البوسنة الدولي عام ٢٠٠٠ ميلادية، بالشراكة بين البنك الإسلامي للتنمية (IsDB) بحصة ملكية ٤٥.٤٦٪، وبنك دبي الإسلامي (DIB) بحصة ٢٧.٢٧٪،

وبنك أبو ظبي الإسلامي (ADIB) بحصة ٢٧.٢٧٪ (BBI Bank, 2025).

وقد بلغت فروع بنك BBI داخل البوسنة والهرسك ٣٢ فرعاً، كما يمتلك شبكة واسعة من

أجهزة الصراف الآلي (أكثر من ١٥٠ جهاز صراف آلي داخل شبكة BH Mreža (ATM)، وتعد شبكة BBI لأجهزة الصراف الآلي هي الثالثة من حيث عدد أجهزة

الصراف الآلي في اتحاد البوسنة والهرسك. (BBI Bank, 2025)

وبنك البوسنة الدولي BBI هو سابع أكبر بنك في البوسنة والهرسك من حيث إجمالي الأصول، ففي عام ٢٠٢٣ بلغ إجمالي أصوله ١,٥٤٦.٥٢ مليون مارك بوسنوي بزيادة

٥.٢١% عن العام السابق، ونسبة سوقية تبلغ ٥.٣٣%، وبلغ صافي دخل البنك ٢٣.٣٥ مليون مارك بوسنوي، ما يعكس نمواً بنسبة ٥٩.٠٧% مقارنة بعام ٢٠٢٢ (Smolo et al., 2020).

وينظم البنك منتدى سرايفو للأعمال منذ عام ٢٠١٠، وهو حدث استثماري دولي يهدف إلى تعزيز الاستثمار في البوسنة والهرسك والمنطقة (BBI Bank, 2025)، كما يستضيف معرض سرايفو الحلال، وهو منصة للترويج للمنتجات والخدمات الحلال عالمياً (بنك البوسنة الدولي، ٢٠٢٤). ويعتبر المدير التنفيذي الأسبق عامر بوكوفيتش أحد الشخصيات البارزة التي ساهمت في نمو البنك ليصبح مؤسسة ذات تأثير قوي على الساحة المحلية والإقليمية (Foreign Investors Council, 2021).

ثانياً: الهيكل التنظيمي:

١. الهيئة العليا للبنك:

وهي مكونة من عدة لجان، هي:

- لجنة الإشراف: مكونة من رئيس ونائب وثلاثة أعضاء، وكلهم عرب سوى عضو واحد بوسنوي.
- لجنة التدقيق: مكونة من رئيس ونائب وعضو واحد بوسنوي.
- الهيئة الشرعية: مكونة من رئيس بوسنوي، وهو رئيس المشيخة الإسلامية في البوسنة فضيلة الشيخ الدكتور حسين كوازوفيتش، ونائب الرئيس عربي وهو فضيلة الشيخ الدكتور نظام يعقوبي، وثلاثة أعضاء أحدهم بوسنوي.

٢. مجلس إدارة البنك:

وهو مجلس مكون من رئيس تنفيذي هو السيد أليك بكالوفيتش، وأربعة أعضاء مجلس إدارة (سيدتان ورجلان)، وكلهم بوسنويون.

٣. الإدارة العليا:

وهي مكونة من مدراء لعدد من الإدارات والأقسام، وهي كالآتي: الأمين العام، ورئيس المدققين الداخليين، ورئيس قسم الالتزام، ومدير قسم مراقبة المخاطر، ومدير قسم رصد وتحليل مخاطر الائتمان، ومدير الخزينة والمؤسسات المالية، ومدير تكنولوجيا المعلومات، ومدير قطاع مبيعات التجزئة، ومدير القسم القانوني، ومدير التسويق والاتصالات، ومدير الموارد البشرية، ومدير تطوير المنتجات ودعم المبيعات، ومدير قسم تحصيل وإدارة الأصول المتعثرة، ومدير القطاع المالي، ومدير إدارة العمليات، ومدير الرقمنة وإدارة علاقات العملاء ومركز الاتصال، ومدير المشاريع الصغيرة والمتوسطة، ومدير قطاع عملاء الشركات المتوسطة. وكلهم بوسنيون: ثلاثة عشر منهم نساء وخمسة رجال.

ثالثاً: الخدمات التي يقدمها البنك:

١. المنتجات التمويلية:

- تمويل السكن: يشمل شراء أو بناء أو تجديد العقارات، وفترة سداد تصل إلى ٢٠ عاماً.
- تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة: يدعم تطوير الأعمال المحلية بمزايا تمويل مرنة.

- تمويل التعليم والسفر والعلاج: يغطي تكاليف التعليم أو الرحلات الدولية والعلاج بشروط مرنة.
- خدمات مخصصة للمغتربين: تتيح للمغتربين البوسنيين شراء عقارات في البوسنة بسهولة.
- تمويل السيارات الجديدة والمستعملة.

٢. الخدمات المصرفية:

- الحسابات الجارية وحسابات التوفير والودائع.
- بطاقات الدفع: تشمل الحسابات الجارية وبطاقات Visa و MasterCard.
- الخدمات الرقمية: تشمل تطبيق الموبايل المصرفي (mBBI) والإنترنت المصرفي (eBBI).
- خدمات الدفع الآلي عبر الإنترنت وتسديد الفواتير.

رابعاً: النتائج المالية:

بنك البوسنة الدولي BBI هو سابع أكبر بنك في البوسنة والهرسك من حيث إجمالي الأصول، ففي عام ٢٠٢٣ بلغ إجمالي أصوله ١,٥٤٦.٥٢ مليون مارك بوسنوي بزيادة ٥.٢١% عن العام السابق، وبنسبة سوقية تبلغ ٥.٣٣%، وبلغ صافي دخل البنك ٢٣.٣٥ مليون مارك بوسنوي، ما يعكس نمواً بنسبة ٥٩.٠٧% مقارنة بعام ٢٠٢٢م. وقد رصدت دراسة.

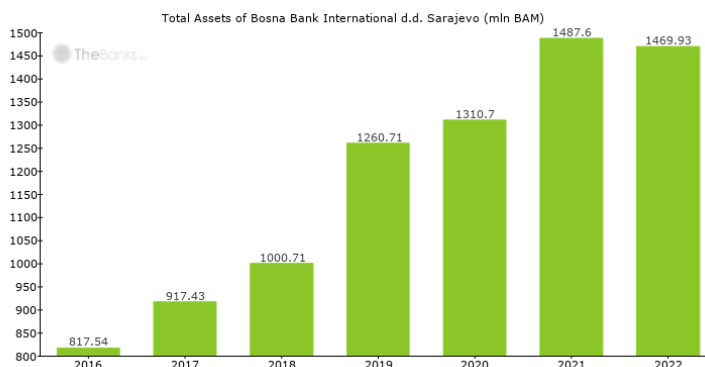
(Smolo et al., 2020) المسار التطوري لأصول البنك خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠١٩، وأشارت إلى أن معدل النمو السنوي المركب لأصوله بلغ ١٨.١% مقارنة بمتوسط السوق

البالغ ٦.٦%، كما ارتفعت حصته السوقية من ١% عام ٢٠٠٦ إلى ٣.٦١% عام

٢٠١٩. وفيما يلي عرض مختصر للمؤشرات المالية الرئيسية لبنك BBI :

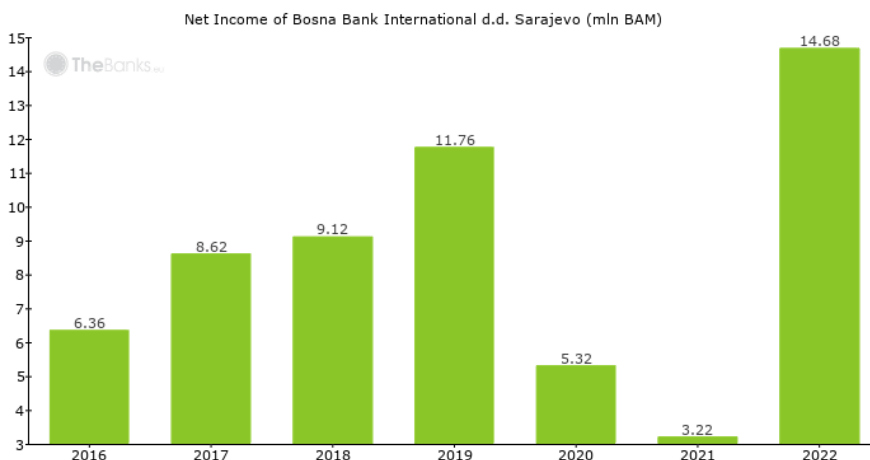
- إجمالي الأصول لعام ٢٠٢٣: ١,٥٤٦.٥٢ مليون مارك بوسنوي.
- معدل نمو الأصول مقارنة بعام ٢٠٢٢: ٥.٢١%.
- الحصة السوقية: ٥.٣٣% من سوق البوسنة والهرسك المصرفي.
- صافي الدخل لعام ٢٠٢٣: ٢٣.٣٥ مليون مارك بوسنوي.
- معدل نمو صافي الدخل مقارنة بعام ٢٠٢٢: ٥٩.٠٧%.
- الترتيب: سابع أكبر بنك في البوسنة والهرسك من حيث إجمالي الأصول.

الرسم البياني: (١) إجمالي أصول بنك البوسنة الدولي



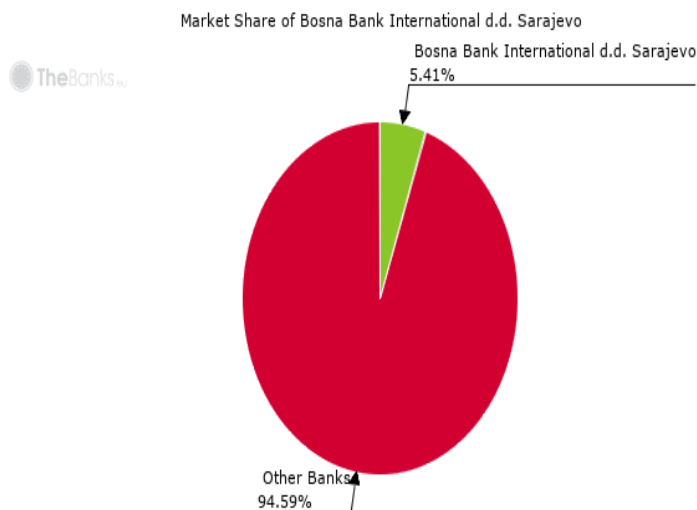
المصدر: (Anna Mileiko, 2024)

الرسم البياني: (٢) صافي دخل بنك البوسنة الدولي



المصدر: (Anna Mileiko,2024)

الرسم البياني: (٣) الحصة السوقية لبنك البوسنة الدولي



المصدر: (Anna Mileiko,2024)

جدول: (١) مقارنة بين ميزانية بنك BBI عامي ٢٠٢٢ و ٢٠٢٣

Bosna Bank International d.d., Sarajevo, Statement of financial position	BAM/EUR 1,9558	
	1000 BAM	1000 BAM
	12.31.2023	12.31.2022
ASSETS		
Cash and cash equivalents	417.960	401.795
Restricted balances with Central Bank	133.175	131.990
Placements to other banks	-	9,517
Financial receivables	1.093.253	1.033.261
Resposessed assets	4.107	3.763
Property, equipment and intangible assets	24.886	25.965
(Sukuk)	(18.874)	(-)
Tight of Use assets ("RoU")	3.360	1.984
Prepaid income tax	2.642	2.486
Other assets	24.491	3.798
TOTAL ASSETS	1.543.943	1.467.172
LIABILITIES		
Borrowings to banks	-	-
Due to customers	1.319.132	1.278.234
Lease liabilities and other provisions	2.873	2.001
Other liabilities	28.312	17.991
TOTAL LIABILITIES	1.356.718	1.303.296
SHAREHOLDERS' EQUITY		
Share capital	110.059	110.059
Statutory reserves	15.382	12.404
Accumulates lossers	(61.784)	(41.413)
TOTAL EQUITY	1.113.126	1.164.834
TOTAL EQUITY AND LIABILITIES	1.543.943	1.467.172

المصدر: (Balazs, Varga,2024)

النتائج والتوصيات:

أولاً: نتائج الدراسة:

توصلت الدراسة من خلال استقراءها للتطور التاريخي للمصرفية الإسلامية في أوروبا، وتحليلها لتجربة بنك البوسنة الدولي، إلى جملة من النتائج، يمكن إجمالها فيما يلي:

١. الجذور الأوروبية للتمويل غير الربوي تمتد إلى عشرينيات القرن العشرين، حين سمح لبعض البنوك الأوروبية بفتح فروع في البحرين وجدة بشرط تجنب المعاملات الربوية، مما يكشف عن حضور تاريخي مبكر للتمويل المتوافق مع الشريعة في الأطر المصرفية الأوروبية.
٢. شهدت أوروبا الغربية تطوراً تدريجياً للمصرفية الإسلامية بدءاً من نهاية السبعينيات، مع تأسيس المصرف الإسلامي الدولي في لوكسمبورغ عام ١٩٧٨، ومروراً بدخول مجموعة البركة لندن عام ١٩٨٧، وصولاً إلى ميلاد البنك الإسلامي البريطاني (IBB) عام ٢٠٠٤، ثم بنك KT Bank الألماني عام ٢٠١٥.
٣. التجربة الأوروبية الشرقية كانت أكثر نضجاً من البداية، إذ تأسست البنوك الإسلامية في ألبانيا والبوسنة والهرسك كبنوك متكاملة في التسعينيات وبداية الألفية الثانية، وسبقت بذلك أول بنك أوروبي غربي متكامل.
٤. بنك البوسنة الدولي (BBI) يمثل نموذجاً ناجحاً للعمل المصرفي الإسلامي في بيئة انتقلت من الاشتراكية إلى اقتصاد السوق، إذ أصبح سابع أكبر بنك في البوسنة والهرسك من حيث إجمالي الأصول، بمعدل نمو سنوي مركب لأصوله بلغ ١٨.١% خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠١٩، مع حصة سوقية تجاوزت ٥% عام ٢٠٢٣.
٥. التحديات الرئيسية التي تواجه المصرفية الإسلامية في أوروبا تتمثل في نقص التشريعات الملائمة، ومشاكل إدارة المخاطر، وارتفاع تكاليف المنتجات، والعداء للإسلام في بعض المجتمعات.
٦. الفرص المتاحة أمام المصرفية الإسلامية في أوروبا واعدة، نظراً لتزايد عدد الجالية المسلمة، وتنامي الطلب على الاستثمارات الأخلاقية حتى من غير المسلمين، وتزايد العلاقات التجارية بين الاتحاد الأوروبي ودول الخليج وآسيان.

ثانياً: توصيات الدراسة:

في ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة، يمكن تقديم التوصيات الآتية:

1. تشجيع الباحثين والأكاديميين على إجراء مزيد من الدراسات المتخصصة في المصرفية الإسلامية الأوروبية، ولا سيما الدراسات باللغة العربية التي تشح في هذا المجال.
2. توجيه المؤسسات المالية الإسلامية الكبرى إلى دراسة فرص التوسع في السوق الأوروبية، خصوصاً في الدول التي توجد فيها جاليات مسلمة كبيرة كفرنسا وألمانيا وهولندا، مع الاستفادة من تجربة بنك البوسنة الدولي.
3. تكثيف جهود التوعية لدى الجاليات المسلمة في أوروبا بوجود حلول مصرفية إسلامية متاحة، عبر منصات إعلامية ومؤتمرات وفعاليات، لتقليل الاعتماد على البنوك التقليدية في تمويل الحاجيات الأساسية.
4. التواصل مع الجهات التشريعية والرقابية الأوروبية لتطوير أطر تنظيمية ملائمة للمصرفية الإسلامية، تستفيد من النماذج البريطانية والألمانية والبوسنية الناجحة.
5. تعزيز التعاون بين البنوك الإسلامية العاملة في أوروبا، وبينها وبين نظيراتها في الدول الإسلامية، لتبادل الخبرات وتطوير المنتجات وتجاوز التحديات المشتركة.
6. إيلاء اهتمام أكبر للبعد الرسالي والثقافي والمجتمعي للبنوك الإسلامية في أوروبا، حتى لا تتحول إلى مجرد كيانات تجارية بحتة، بل تظل تجسيدا عمليا للنظرية الإسلامية في الاقتصاد والمعاملات.

قائمة المراجع:

أولاً: المراجع العربية:

١. الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية. (١٩٧٧). النظام الأساسي للاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية. مكة المكرمة: الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية.
٢. بنعلي، ع. (٢٠١٣). تجربة الصيرفة الإسلامية في بريطانيا: الواقع والآفاق. مجلة الباحث الاقتصادي، ٩(٢)، ٤٥-٧٢.
٣. بنك البوسنة الدولي. (٢٠٢٤). التقرير السنوي لبنك BBI. سراييفو: بنك البوسنة الدولي. <https://www.bbi.ba>.
٤. خالدي، م. ع. (٢٠٠٥). البنوك الإسلامية: التجربة والتطبيق. عمان: دار النفائس.
٥. ساعد، م.، وخوني، ر. (٢٠١٧). تجربة الصيرفة الإسلامية في ماليزيا: الأسس والتطبيقات. مجلة الاقتصاد والمالية، ٣(١)، ٨٩-١١٢.
٦. سناجلة، م. (٢٠٢٥، ١٢ فبراير). أسواق التمويل الإسلامي في أوروبا: الواقع والآفاق. الجزيرة نت <https://www.aljazeera.net>.
٧. العثماني، م. ت. (٢٠٢٥). أحكام البنوك الإسلامية وتطبيقاتها المعاصرة. كراتشي: مكتبة دار العلوم.
٨. عطية، ع. ف. (١٩٨٦). البنوك الإسلامية بين الحرية والتنظيم، التقليد والاجتهاد، النظرية والتطبيق. الدوحة: رئاسة المحاكم الشرعية والشؤون الدينية.
٩. قحف، م. (٢٠٠١). الاقتصاد الإسلامي: مراجعة عامة مع بعض التفصيل. جدة: المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية.

١٠. النجار، أ. ع. (١٩٨٤). بنوك بلا فوائد كاستراتيجية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول الإسلامية. القاهرة: الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية.
١١. النجار، أ. ع. (١٩٩٣). المدخل إلى النظرية الاقتصادية في المنهج الإسلامي. جدة: الدار السعودية للنشر والتوزيع.
١٢. النوري، أ. (٢٠٠٩). الاقتصاد الإسلامي: المبادئ والتطبيقات. بيروت: دار الفكر.

ثانياً: المراجع الأجنبية

1. Albanian Association of Banks. (2012). Annual report on banking sector in Albania. Tirana: AAB.
2. BBI Bank. (2025). About BBI Bank: History, ownership and corporate governance. Bosna Bank International. <https://www.bbi.ba>
3. Casper, M., & Ait Allali, A. (2017). Islamic finance made in Germany – A case study on Kuveyt Türk (KT Bank): Germany's first Islamic bank (Working Paper No. 2017.15). Center for Religion and Modernity, University of Münster. https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=3077366
4. Čiković, K. F. (2024). The efficiency of Islamic banking in the Balkans: The case of BBI Bank in Bosnia and Herzegovina. In A. Bexheti, H. Abazi-Alili, L.-P. Dana, V. Ramadani, & A. Caputo (Eds.), Economic recovery, consolidation, and sustainable growth (pp. 351-366). Springer. https://doi.org/10.1007/978-3-031-42511-0_22

5. Cseh, B., & Varga, J. (2024). Az iszlám pénzügyek XXI. századi térhódítása a Balkánon [The 21st-century expansion of Islamic finances in the Balkans]. ResearchGate. <https://www.researchgate.net/profile>
6. Dar Al-Maal Al-Islami Trust. (2003). Annual report 2003. Geneva: Dar Al-Maal Al-Islami Trust.
7. Foreign Investors Council. (2021). White book: Investment climate in Bosnia and Herzegovina. Sarajevo: FIC BiH.
8. Kotliński, K. (2024). The development of Islamic banking in the UK – A comparison of Islamic and conventional banking. *Finanse i Prawo Finansowe*, 2(42), 57-77. <https://doi.org/10.18778/2391-6478.2.42.04>
9. Kubiszewska, K., & Komorowski, R. (2016). An assessment of Islamic banking in Bosnia and Herzegovina – A comparative analysis using the CAMELS approach. *International Economics*, 16, 367-387. <https://doi.org/10.18778/2082-4440.16.05>
10. Mileiko, A. (2024). Bosna Bank International d.d. Sarajevo (Bosnia and Herzegovina): Bank profile. TheBanks.eu. <https://thebanks.eu/banks/19316>
11. Smolo, E., Šeho, M., & Hassan, M. K. (2020). Development of Islamic finance in Bosnia and Herzegovina. *Journal of Economic Cooperation and Development*, 41(1), 121-144.
12. Sobol, I. (2015). Islamic banking in the European Union countries. *European Integration Studies*, 9, 184-197.
13. Vidino, L. (2005). The Muslim Brotherhood's conquest of Europe. *Middle East Quarterly*, 12(1), 25-34. <https://www.meforum.org/687/the-muslim-brotherhoods-conquest-of-europe>.